تتميز الجغرافيا الاقتصادية بأنها أكثر فروع الجغرافيا ديناميكية؛ وخاصة في اتجاهات الدراسة بفروعها المختلفة وموضوعاتها المتعددة المتغيرة وتطور مناهجها سواء المناهج التقليدية أو المناهج الحديثة نتيجة للمتغيرات العالمية، وتعد الجغرافيا الاقتصادية من أقدم الفروع الجغرافية التي تأثرت كثيرا بالمنهج الحتمي البيئي وخاصة في القرن السابع عشر والثامن عشر وظهر ذلك في كتابات برنارد Bernard1650م[1] وكتابات هوتنHutton 1795م.

1) تطور مفهوم الجغرافيا الاقتصادية:

هي أحد فروع الجغرافيا البشرية بل أهمها على الإطلاق حيث أنها أكثر حيوية وتعددا في مصادرها وأوسعها مجالا، وقد ظهر أول مرة تعبير الجغرافيا الاقتصادية عام1882م عندما استخدمه العالم الألماني جوتزGota؛ ليفصلها عن الجغرافيا التجارية والتي أهتم كتابها أمثال ريتر Ritter وشيشلومChisholm بدراسة انتاج المحاصيل الرئيسية في العالم وتجارتها الدولية متتبعين منهجا احصائيا يعتمد على الوصف دون الاهتمام بالعوامل الجغرافيا المؤثرة في الإنتاج والتسويق، أما الجغرافيا الاقتصادية التي وضع أسسها جوتز فقد اهتمت بالسببية لإظهار المؤثرات الإقليمية المباشرة على انتاج السلع ثم تلى ذلك الربط بين الحرف المتعددة والبيئة الطبيعية بما تحتويه من ثروات مختلفة وايجاد العلاقة المتبادلة بينهما[2].

كانت الجغرافيا الاقتصادية في بدايتها منذ عهد العالم الألماني كارل ريتر C. Ritter عبارة عن توزيع الإنتاج في العالم توزيعًا محصوليًّا، وقد أدى ذلك إلى ظهور الجغرافيا التجارية التي ارتبطت بحاجة طلاب كليات التجارة إلى هذا النوع من الدراسة استكمالًا لبنائهم العلمي.

وبعد ذلك أخذ مبدأ السببية يسود منهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية، وعلى ضوئه كان تفسير نشوء الصناعة في مكان ما — على سبيل المثال — مرتبطًا بوجود مصادر للثروة المعدنية أو الطاقة المُحركة في المكان نفسه.

---

[1]) Boesch Hans,A geography of World economy, Samuel Van Valkenburg, général editor, 1964, p1.

2) محمد خميس الزوكة، الجغرافيا الاقتصادية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2000، ص30.

وبعد مبدأ السببية ظهر مبدأ آخر أوسع وأشمل؛ وهو مبدأ التفاعل المُتَبَادل بين المكان الطبيعي (بما في ذلك كل ظروفه الطبيعية) والإنسان، وقد ظهر هذا المبدأ بوضوح في آراء الأستاذين الألمانيين لوتجنز (1921) وهاسنجر (1933). وقد ابتدع لوتجنز مُصطلح «الإقليم الاقتصادي"Economic Region".

وعرَّف الأستاذ ماكرتي H. H. Mecarty الأقاليم الاقتصادية على أنها: «مناطق جغرافية تتفق فيما بينها بأنها في نفس مرحلة التقدم الاقتصادي» ويقسم مراحل التقدم الاقتصادي إلى: مرحلة الصيد والجمع والالتقاط، ومرحلة استخراج المعادن، ومرحلة الرعي «البدائي والعلمي»، ومرحلة الزراعة، ومرحلة الصناعة، ومرحلة التجارة والخدمات. وأوضح هاسنجر هذه الفكرة مؤيدًا مصطلح الإقليم الاقتصادي قائلًا: «إنَّ مُهِمَّة الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة العلاقة بين الاقتصاد والمكان الجغرافي، وهدفها يجب أن يكون تقسيم سطح الأرض إلى أقاليم اقتصادية، ودراسة أشكال ومميزات هذه الأقاليم»[1].

أماالأستاذ E. B. Shaw فيقول: "إن الجغرافيا الاقتصادية هي الدراسة التي تبحث في مجهودات الإنسان والمشاكل التي تواجهه في كفاحه للعيش؛ فهي تهتم بدراسة الصناعات العالمية، والموارد الأساسية والإنتاج والنقل، وتوزيع الموارد والصناعات والمحاصيل"[2].

وعرفها الأستاذان جونز وداركنفالد بقولهما: تشتمل الجغرافيا الاقتصادية على دراسة للصيد البري وصيد الأسماك والرعي والحرف والصناعات المرتبطة بالغابات والزراعة والتعدين، والصناعة والنقل والتجارة ويتابعان تعريفهما فيقولان: إن هناك حِرَفًا أخرى غير داخلة في الجغرافيا الاقتصادية[3]، مثل مهن الطبيب والموسيقي والمعلم والسياسي والكاتب، وأنها دراسة

[1]) محمد رياض، كوثر عبد الرسول، الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر ،2012، ص ص19- 20.

2) Ranju J.Pandey, economic geography ,Uttarakhand open university Haldwani ,India , 2020, p 4.

[3]) محمد رياض، كوثر عبد الرسول، المرجع السابق، ص22.

الاختلافات المكانية على سطح الأرض في نشاط الإنسان في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك لموارد الثروة المختلفة[1].

2) فروع الجغرافيا الاقتصادية: ونستطيع تقسيم فروعها حسب الأستاذ هانز بيشH.Boesch أن أقسام الجغرافيا الاقتصادية الرئيسية الثلاث هي:

- ✓ **الصناعة:**

تتناول بالدراسة المناطق الصناعية، التركيب الصناعي للمدن، العلاقات المتبادلة بين المناطق الصناعية والمدن والمواقع الصناعية وكذلك توزيع الخامات الأولية ومصادر الطاقة، وقوة العمل، والخدمات وطرق النقل.

- ✓ **جغرافية الزراعة:**

تتناول دراسة العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي وتجعله متباين من منطقة إلى أخرى، وتدرس كذلك التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية والظروف المناسبة لها وتبين العلاقات المتبادلة بين العوامل المؤثرة في النشاطات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والتطورات التي حدثت في الزراعة على الصعيدين العلمي والتقني[2]، وذلك حسب البيئات المختلفة الأنواع (البعلية ، المروية ، المياه العميقة ، المرتفعات) التي تؤخذ في الاعتبار والتي يتم تحديدها ومتابعتها وفقا للتقارير الإقليمية، البيانات المكانية التي ساهمت كثيرا في تحسين خرائط توزيع المحاصيل الزراعية عبر العالم والتي تشرف عليها خاصة منظمة الفاو[3].

- ✓ **جغرافية الخدمات:**

تشتمل على النقل والتجارة؛ ويوضح الأستاذ بيش دور كل من القطاعات الرئيسية الثلاثة السابقة تاريخيا، ويعطي في ذلك أمثلة ففي فرنسا عام1800 كان معظم النشاط الاقتصادي

---

[1]) A- Jones G.I.F Darkenwald G.G, "Economic Geography" New York, Free Press, 1955, p.7.

2)إبراهيم أحمد سعيد، أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية منشورات جامعة حلب، كلية الآداب العلوم الإنسانية، 1997، حلب، سوريا، ص104.

[3]) Anita L. Ganesan . Hartmut Boesch and others, Advancing Scientific Understanding of the Global Methane Budget in Support of the Paris Agreement, Global Biogeochemical Cycles, V.33, 2019, p. 1491.

زراعي بنسبة80% بينما قطاع الصناعة والخدمات يتقاسمان10%لكل منهما، وفي عام 1950 تساوت مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في النشاط الأقتصادي بنسبة35% لكل منهما بينما ساهمت الخدمات بـ30% من مجموع النشاط الاقتصادي؛ ومعنى هذا أن مساهمة الزراعة تراجعت في المساهمة بالدخل القومي مقارنة مع الصناعة والخدمات ولا نقصد بها الإنتاج لأن الإنتاج في زيادة مستمرة.

أما الأستاذ ألكسندر J.W.Alexander فيقسم الجغرافيا الاقتصادية إلى الإنتاج والتبادل والاستهلاك ثم يفصل في هذه الأقسام الثلاثة على النحو التالي:

- ✓ **الإنتاج(production)** وبدوره ينقسم إلى:

الإنتاج الأولي: ويشتمل على محصول الإنتاج الطبيعي سواء الذي تدخل فيه الأنسان في نموه أو الذي ينمو دون تدخل الأنسان ومن أهم موضوعاته :الصيد وانتاج الغابات والتعدين والزراعة.

الإنتاج الثنائي: ويشتمل على جميع أشكال المنتجات الصناعية المعدنية والزراعية، وصناعة الخشاب والأسماك وفي هذا الإنتاج ترتفع قيمة السلعة نتيجة لعمليات التصنيع.

الإنتاج الثلاثي: ويشمل على مانسميه بقطاع الخدمات بما في ذلك الصيانة والإصلاح والأعمال البنكية والائتمانية والتعليم والصحة والمصارف والسياحة...

- ✓ **التبادل(Exchange)** وينقسم إلى:

النقل: الخاص بالبضائع والأشخاص ويؤدي هذا إلى تغير مكان السلعة وبتالي إلى زيادة سعرها.

الملكية: وهي انتقال مليكة السلعة من يد المنتج إلى يد التاجرثم إلى يد المستهلك؛ ويؤدي تبادل الملكية إلى زيادة أسعار السلع ونشأة كل من تجار التجزئة وتجار الجملة[1].

- ✓ **الاستهلاك:**

هو طريقة استخدام الإنسان للسلع لإشباع رغباته ويمثل الاستهلاك المرحلة النهائية في الإنتاج كما يعتبر سبب الإنتاج بجميع أشكاله وسبب التبادل في مراحله المختلفة، وبذلك يكون

1) محمد رياض، كوثر عبد الرسول، المرجع السابق، ص22.

الاستهلاك هدف النشاط الاقتصادي بجملته، ورغم صحة أي تقسيم في دراسة موضوع الجغرافيا الاقتصادية نفضل أن نقسم الجغرافيا الاقتصادية إلى الأقسام الثلاثة التالية:

-**الإنتاج:** ويشمل انتاج واستخلاص وإنتاج وتصنيع الخامات الحيوية والمعدنية بكافة أنواعها. وهوالقسم الرئيسي في الجغرافيا الاقتصادية ويشغل حيزا كبيرا؛ وذلك راجع إلى أن دراسة انتاج الخامات واستهلاكها في صورتها الطبيعية أو تحويلها تحويلا بسيطا أو مركبا، يكون في الواقع مرتبط بمجموعة من الظروف الطبيعية والبشرية وهو بذلك لا يدرس دراسة أصولية منظمة إلا داخل نطاق العلوم الجغرافية.

-**النقل والتجارة:** ويشتمل على توزيع السلع المختلفة وتبادلها بين المنتج والمستهلك[1].

- **الاستهلاك:** وهو هدف النشاط الاقتصادي بأكمله؛ فالتجارة والاستهلاك لهما مجالات دراسة أخرى تخرج بدرجات متفاوتة عن حيز العلوم الجغرافية، ومع ذلك فإن الجغرافيا الاقتصادية لا تكتمل إلا بدراسة التجارة والتبادل التجاري والنقل والاستهلاك، ذلك أنها من وجهة النظر الجغرافية لا تخرج عن كونها شروطا وظروفا بشرية تساعد على الإنتاج المتزايد أو المتناقص تبعا لاستهلاك وظروف النقل والعلاقات التجارية بين الوحدات السياسية العالمية، هذا فضلا على أنها عنصر جوهري في موضوع الجغرافيا الاقتصادية[2].

3) مناهج الجغرافيا الاقتصادية:

نظرا لتشعب مشكلات الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة فقد صنفها الأستاذ "مارتن وب" في كتابه إلى ثلاثة فروع وهي: الجغرافيا الاقتصادية الطبيعية، الجغرافيا الاقتصادية الأصولية، الجغرافيا الاقتصادية الاجتماعية. أما هانز باش فقد قسمها في كتابه "جغرافية الاقتصاد العالمي" إلى الزراعة، الصناعة والخدمات؛ وهي التي تشكل فرع الجغرافيا الاقتصادية الأصولية لدى مارتن وب، أما الكسندر في كتابه" الجغرافيا الاقتصادية" فقد قسمها إلى الإنتاج، التبادل،

1) محمد رياض، كوثر عبد الرسول، المرجع نفسه، ص23.
2) المرجع نفسه، ص24.

الاستهلاك حيث رأي في الإنتاج الأنشطة الثلاثة التي وردت لدى وب وبيش، وبذلك يكون وب أقرب إلى الجغرافيا وبيش وألكسندر إلى الاقتصاد[1].

هناك عدة مناهج للدراسة في مجالات الجغرافيا الاقتصادية يمكننا أن نلخص هذه المناهج فيما يلي:

- ✓ المنهج الإقليميThe Regional Approach .
- ✓ المنهج المحصوليThe Commodity Approach .
- ✓ المنهج الحرفيThe Occupational Approach .
- ✓ المنهج الأصولي.The Principle Approach .
- ✓ المنهج الوظيفي The Functional Approach.

1-3) المنهج الإقليمي:

وهو وعبارة عن دراسة «الموارد الاقتصادية» مجتمعة داخل إطار إقليمي؛ كالإقليم المداري مثلًا أو قارة من القارات أو قطر من الأقطار أو إقليم محدود المساحة؛ يتميز بالتجانس في حياته الاقتصادية كدلتا النيل «ولا شكَّ أنَّ مثل هذا المنهج يعطي الدارس في النهاية قيمة حقيقية للإقليم الذي يدرسه، فهو يوضح التشابك الاقتصادي في الإقليم مبينًا تكامله أو نواحي النقص فيه.

والملاحظ أن معظم الكُتَّاب يجمعون على وجوب تقسيم العالم إلى أقاليم اقتصادية ومثل هذا التقسيم ليس أمرًا سهلًا؛ فقد تكون حدود الأقاليم في بعض مناطقه حدودًا طبيعية (مناخية أو نباتية، أو تتصل بمظاهر السطح المختلفة) أو حدودًا بشرية (كثافة سكانية معينة؛ عرف خاص — دين خاص — نظام جمركي محدد ... إلخ)[2].

وقد ازدادت أهمية المنهج الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى التي لها تأثير ملموس في الاقتصاد العالمي مثل السوق الأوروبية المشتركة ومجلس

1)عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989، ص77.

[2]) إبراهيم أحمد سعيد، المرجع السابق، ص ص107-108.

التعاضد الاقتصادي والمنطقة الأوروبية للتجارة الحرة والسوق المشتركة بين دول أمريكا الوسطى والسوق العربية المشتركة[1].

2-3)المنهج المحصولي:

يعتبر المنهج المحصولي بلا شك أقدم وأسهل مناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية، ولا يكاد يخلو كتاب من كُتبِ الجُغرافيا الاقتصادية — على أي منهج متبع — من معالجة محصولية للإنتاج.

وبعد أن كان المنهج المحصولي في البداية تعدادًا للمساحة والمحصول والاستهلاك والتجارة، أدخل الكتاب الجديد أساليب جديدة في دراسة المحاصيل؛ ومن أهم هذه الأساليب ما أدخله الأستاذ E. B. Shaw من أسئلة يجب الرد عليها فيما يختص بدراسة كل محصول أو سلعة على حدة، وهذه الأسئلة هي:

- ✓ أين تُنْتَج وتُسَوَّق وتُسْتَهلك؟
- ✓ أين يُمْكن أن تُنتَج وتُسَوَّق وتُسْتَهلك؟
- ✓ لماذا تُنْتَج وتُسَوَّق وتُسْتَهْلَك؟
- ✓ كيف تُنْتَج وتُسَوَّق وتُسْتَهْلك؟

ويطلق الأستاذ «شو» على المنهج المحصولي اسم «المنهج الموضوعي ويقسمه إلى قسمين:

1-2-3)المنهج المحصولي العام:

ويقوم على دراسة المحصول الواحد في العالم ككل، مبتدئًا بالشروط الطبيعية والبشرية للإنتاج، ومنتهيًا بالاستهلاك، موضحًا في ذلك مراكز القوى الرئيسية في الإنتاج والتجارة كما سبق ذكره.

2-2-3)المنهج الحرفي:

هذا المنهج يعتمد على تقسيم الموضوعات الاقتصادية على أساس حرفي متضمنًا دراسة الحرف كل على حدى في ترتيب تاريخي؛ أي: من الأقدم فالأحدث. ومن أهم الأمثلة على مثل

1) عاطف علبي، المرجع السابق، ص81.

هذا المنهج كتاب جونز ودار كنفالد بعنوان «الجغرافيا الاقتصادية»، وفيه يتناول المؤلفان الموضوع حرفيًّا مبتدئين بالصيد البري والبحري، ثم الحرف المرتبطة بالغابات وصناعة الأخشاب، ثم الحرف المرتبطة بالرعي القديم والحديث، ثم حرفة الزراعة، ثم حرفة التعدين، ثم الصناعة، وأخيرًا التجارة والنقل.

3-3) المنهج الأصولي:

هذا المنهج يتناول التركيب الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه طبيعيًّا وبشريًّا، وما يترتب على ذلك من قوانين تتحكم في الإنتاج، ويُقَسِّم الأستاذ هانز بيش العالم إلى أقاليم على أساس مركب؛ فهو أولًا يقسمه على أساس: (أ) أقاليم طبيعية. (ب) أقاليم تدخَّل فيها الإنسان.

3-4) المنهج الوظيفي:

وهو من أحدث المناهج في الدراسة الجغرافية وعلى وجه الخصوص في دراسة الجغرافيا الاقتصادية، هذا المنهج يسعى إلى دراسة التركيب الوظيفي للنظام الاقتصادي السائد الذي يختلف من مجتمع إلي آخر ومن فترة إلى أخرى، وبالتالي يأخذ في الاعتبار التطور التاريخي والتأثير البشري المتطور على الإنتاج أو التجارة[1].

ويتكون التركيب الوظيفي لأي نشاط اقتصادي من ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- ✓ **نظام ملكية وحدة الإنتاج:**

وتختلف وظيفة الوحدة الإنتاجية تبعا لكل من التطور التاريخي والاختلاف المكاني ففي معظم المجتمعات الزراعية المتقدمة تنتشر الملكية الفردية للأراضي في حين يختفي هذا النوع من الملكية الزراعية في المجتمعات القبلية حيث تسود الملكية على مستوى العشيرة أو القبيلة، وفي إطار آخر يمكن أن يختلف المالك القانوني عن المالك الاقتصادي ؛ فالمالك القانوني هو الشخص المعترف به قانونًا لإمتلاك الأصل أو السلعة ويمكن أن يكون المالك الاقتصادي

1) محمد خميس الزوكة، المرجع السابق، ص ص 34-35 .

شخصًا آخر يمارس السيطرة على الأصول والاستفادة في النهاية من استخدامه كالعمل الذي تقوم شركة متعددة الجنسيات [1](MNE).

✓ **أدوات الإنتاج:**

هل هي بسيطة غير معقدة أو آلية متطورة؛ ومن الطبيعي أن ترتبط الآلات البسيطة بالمزارع الصغيرة المتخلفة التي تتسم ببساطة وظيفتها الإنتاجية وعدم ارتباطها بوظائف انتاجية أخرى، وعلى العكس من ذلك تتعدد الوظائف الإنتاجية للمزارع الكبيرة المتقدمة التي يسود فيها استخدام الآلات الزراعية المتطورة، بالإضافة إلى الأيدي العاملة سواء كانت تتمثل في المالك وأسرته وذلك في المزارع الصغيرة أو في العمال المزارعين في المزارع ذات المساحات الكبيرة.

✓ **مستوى عمل الفرد:**

ويختلف هذا المستوى من مجتمع إلى آخر، ففي المجتمعات الزراعية البسيطة والكثيفة والتى يعد إنتاجها إلي سد الاحتياجات المحلية يعمل الفرد على مستوى الجماعة أو العشيرة أو القبيلة، وفي كل الحالات مستوى الفرد بسيط وغير مرتبط بوظائف انتاجية أخرى، وعلى العكس من ذلك يلاحظ تعدد مستويات عمل الأفراد في المجتمعات الزراعية المتقدمة التي يدخل جزء من انتاجها السوق العالمية وذلك لارتباط عملية الإنتاج في هذه الحالات بعمليات أخرى تتعلق بالنقل والتسويق والاستهلاك[2].

ولذلك تعتبر الجغرافيا الاقتصادية أحد الفروع المهمة في الجغرافيا البشرية لأنها تدرس علاقة الإنسان مع الطبيعة والإنتاج الإقتصادي الذي يختلف من بيئة جغرافيا إلى أخرى.

1)Central Statistical Office of Ireland, Economic Ownership and Changes in Ownership Goods, Non-financial Assets, Financial Assets and Liabilities, Meeting of Group of Experts on National Accounts – Interim meeting on Global Production, Geneva, 3-4 April 2013 , p 2.

2) محمد خميس الزوكة، المرجع السابق، ص ص 35-37.